اسرائيل ولبنان، أو بين اسرائيل والاردن، واسرائيل ومصر، واسرائيل وسوريا، الخ. وهنا، فان التفوّق الاسرائيلي يضحي غالباً، وباستمرار، تفوّقاً كميّاً وكيفيّاً دون حدود.

أمّا في المستوى الجزئي، فيلاحظ ان الاختلال السكاني لصالح اسرائيل لم يتمّ الّا في أعقاب عام النكبة (١٩٤٨) وعام النكسة (١٩٦٧)، وأُخرج أكثر من نصف المجتمع الفلسطيني من داخل حدود فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من ذلك، فان تقويماً يأخذ في اعتباره حقيقة الشتات الفلسطيني، لا بدّ وان ينتهي الى تعظيم النجاح الفلسطيني في المواجهة السكانية الدائرة على أرض فلسطين. لقد استطاع الجانب الفلسطيني توظيف قدراته البشرية بشكل صحيح في اطار واقع بالغ السوء. وهذا يؤكد ان توظيف القوى البشرية كيفيّاً هو الأصل في تحقيق الانجازات. فمقابل فشل عربي في المستوى الكلّي للمواجهة السكانية، هناك نجاح «نسبي» على المستوى الجزئي الفلسطيني. والمقصود بالنجاح النسبي، في هذا الموضع، هو قدرة المجتمع الفلسطيني على اعادة تكوين ذاته اجتماعياً، واقتصادياً، وسياسياً، في ظل أسوأ نماذج الاستعمار الاستيطاني. فلم يستطع النموذج الاستيطاني الصهيوني ابادة الشعب الفلسطيني، أو تفريغ قواه البشرية من مضمونها السياسي أو هويتها التاريخية. وممّا يجدر ذكره، في هذا الاطار، ان احد دروس الانتفاضة الفلسطينية يتمثّل في الاستفادة القصوى من القوى البشرية المتاحة. فالمفترض ان هذه القوى لا تدخل في حسابات المواجهة الّا اذا بلغت سن الشباب والفتوة. ولكن الانتفاضة كسرت هذه القاعدة حين تحوّل الطفل الفلسطيني، حتى دون سن الثانية عشر، الى عنصر مؤثر في مواجهة المجتمع الاستيطاني. هذا الى جانب دروس أخرى تصل بنا الى النتيجة ذاتها، مثل استخدام الاناث الى جانب الذكور، وكذلك الاستفادة من الشيوخ الى جانب الشباب. وبذلك بدا الجانب الفلسطيني، في اثناء الانتفاضة، أكبر من حجمه الحقيقي، خصوصاً اذا أخذنا في الاعتبار ان حوالى ٤٥ ـ ٤٨ بالمئة من مجموع سكان الارض المحتلة هم دون سن الخامسة عشرة.

على أي حال، من غير المنطقي ان يركن الجانب العربي الى ان المواجهة السكانية مع المشروع الاستيطاني الصهيوني في مستواه الجزئي فقط، لأن المتصوّر ان للطرف الفلسطيني خطاً أحمر قد لا يستطيع تجاوزه دون ان يصاب بالانهاك في خط الصدام السكاني الاول داخل الارض المحتلة، وخارجها، خاصة وان المخططات الصهيونية قائمة على قدم وساق من أجل كسب الصراع على هذا الصعيد، بغض النظر عمّا يمكن ان يتمخّض عن هذه المخططات من ردود أفعال. وليس سوى غيض من فيض ما أعلنته القيادة الاسرائيلية الجديدة، التي تشكّلت في منتصف حزيران (يونيو) ١٩٩٠، من انها سوف تجعل استيعاب المهاجرين في مقدّم أولوياتها. وهذه تعبيرات «مهذّبة» عن النوايا الكامنة لهذه القيادة في حسم الصراع السكاني، على أرض فلسطين التاريخية، لصالح المشروع الصهيوني.

ان الموصول بالمواجهة العربية الفلسطينية لحظر البعد السكاني على النحو المذكور يمثّل نوعاً من التحرّك الاستراتيجي بعيد الأجل، وهو أمر، وان بدا انه غير مستحيل، الّا انه يحتاج، ولا ريب، الى وقت وجهد على صعيد التعبئة والحشد. وثمّة عوائق كثيرة تحول دون انتقاله من حيّز الأمل والرجاء الى اطار الفعل والنفاذ في الاجل القريب. من هنا، تأتي أهمية وجود شق آخر، «مرحلي»، للمواجهة، في حدود الممكن والمتاح. وفي هذا السياق، فانه من المجدي استخدام الوسائل المتاحة كافة على صعيد جهود الدبلوماسية العربية، والفلسطينية، في الاطار الدولي بالمعنى الواسع (علاقات ثنائية مع موسكو وواشنطن والعواصم الاوروبية، ووفود جماعية، وحشد التنظيمات الدولية، واعلام خارجي، الخ). وقد أوفى الكثيرون هذه الامور حقها في البحث. غير ان من الجوانب الهامّة التي تثار، في هذا الشق،